

حكما في الاستحاضة ولم يستصلها الرسول صلى الله عليه واله وسلم عن كونها ميمزة او لا كان دليلا  
على ان هذي الحكيم عام في الميمزة وغيرهما كما قالوا في حديث فيروز الذي اعترض به ثم هبنا  
ايضا وهوان الرسول صلى الله عليه واله وسلم وجود ان يكون على حال الواقعة كيف وقعت  
فاجاب على سائل وكذا لك يقال لهننا وجود ان يكون على حال الواقعة في الميمزة وعده قوله  
في رواية وليس بالحيمزة فاذا اقبلت الحيضة فتركى الطلوه فاذا ذهب قد غسلى  
عكك الدم وصلى واغتسل بعضهم في قوله وليس بالحيمزة كسر الحاء في الجملة الما لونه العتاه  
والحيمزة بالفتح الميمزة من الحيض وقوله فاذا اقبلت تهلتيه الحكم بالقبال والادبار فلابد ان  
يكون معلوما لها بعلامته تعرفها فان كانت ميمزة ردت الى التيميز فاقبالها بدم الدم الاسود  
وادبارها بدمها بصفتها الميمزة وان كانت معتادة ردت الى العادة فاقبالها وجوز  
الدم في اول ايام العادة وادبارها انتقضا ايام العادة وقد روي حديث فاطمة عنه ما يقتضي  
الرجوع الى التيميز وقالوا حدثني في الميمزة وجل قوله فاذا اقبلت الحيضة على الحيضة المالاوه  
التي هي بصفتها الدم المعتاد وتوى الروايات في الرجوع الى التيميز الرواية التي يهادم الحيض  
اسود يعرف فاذا كان كذلك فاسكني عن الطلوه واما الرجوع الى العادة فقد كون في الرواية  
الاولى التي ذكرها المصنف وقد يشير اليه في هذه الرواية قوله صلى الله عليه واله وسلم فاذا  
ذهب قد رها فالاشبه انه يريد قد رها ما هو الميمزة الساكنة اي قد رها وقوله  
فاغسل عكك الدم وصلى مشكل في ضاهره لعدم ذكر الغسل ولا بد بعد انتقضا الحيض من  
الغسل وجل بعضهم هذي الاشكال على ان جعل الادبار انتقضا ايام الحيض جعل قوله  
فاغسل عكك الدم مجولا على دم ياتي بعد الغسل **والجواب** الصحيح ان هذه ال  
الرواية وان لم يكن فيها الغسل فقد روي رواية اخرى صحيحة فقال فيها واغتسل في  
الحديث دليل على نجاسة دم الحيض **الحديث الثاني** عن عائشة ان ام حبيب  
استحيضت سبع سنين فصارت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن ذلك فارها ان  
تغتسل لكل صلوه ام حبيب ابنة جحش بن باب الاسدي اخت ونيب بنت جحش  
ولم تزل تحت عبد الرحمن بن عوف ويقال فيها ام حبيب واصل السير يقولون ان المستحاضة  
حرمه قال ابو عمر والصحيح عند المحدثين انها استحيضت مائة ووقع في نسخ من هذا الكتاب

فرض

فارها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان تغتسل لكل صلوة وليس في الصحيحين ولا احكامات  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ارها ان تغتسل لكل وانما في الصحيح فارها ان تغتسل  
فكانت تغتسل لكل صلوه ونحو كتاب مسلم عن النبي لم يكن كره ان رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم ارها ان تغتسل لكل صلوه وانما هو في فعلته هي زهد في ان الوان الميمزة  
المستحاضة تغتسل لكل صلوة وقد روي الاسود عن ابي بكر بن عبد الله بن ابي شامة  
الصحيح والذين لم يوجبوا الغسل لكل صلوة حملوا ذلك على استحاضه ناسية للوقت والعدا  
يجوز في مثلها ان يتقطع الدم عنها في وقت كل صلوة واستدل بعضهم على انه لا يلزمها الغسل لكل  
صلوة بقوله في الحديث المتقدم اغتسل في صلوة من حيث انه لم يامر بها بتكراه لكل صلوة ولو  
وجب لارها واستدل ايضا بتلك الرواية على ان يقول ان المستحاضة تجوز بين صلوتين  
في غسل واحد وتغتسل للصبي وحده والدليل ما ذكرنا **الحديث الثالث**  
عن عائشة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه واله وسلم من انا واحد كلانا جنب  
وكان يامرني فاخرق قبا غريفا ولما حياض وكان يخرج راسه الي وهو مكلف فغسله وانا  
حايض الكلام عليه من وجوه **احدها** جواز اغتسال الرجل والمرأة من انا واحد وقد  
مر **الثاني** جواز عبا شره الحايض فوق الدار لغتوها فتوروا واختلف الفقهاء فيما تحت  
الدار وليس في هذه الحديث تصريح بنج ولا جواز واقفا فيه فعل النبي صلى الله عليه واله وسلم  
والفعل بنجوه لا يدل على الوجوب على الاحتياط **الثالث** فيه جواز استخدام الرجل للمرأة  
فيما خف من الشغل وانتقضته العادة **الرابع** فيه جواز سائر الحايض وهذا الفعل  
من الظاهر فان بدنها غير نجس اذا لم يلاق نجاسة **الخامس** فيه ان المتكف اذا  
اخرج راسه من المسجد لم يطل اعتكافه وقد يقاس عليه ما يشبهه من الاعضاء اذا لم  
يخرج جميع بدنه من المسجد وقد يستدل به على من حلف ان لا يخرج من بيتا او غير يخرج  
بعض بدنه لم يحنث ووجه الاستدلال ان الحديث دل على ان الخروج ببعض البدن  
لا يكون كخروج كله فيما يعتد به في الكون في المكات المعين واذا لم يكن خروج بعض كخروج  
كله لم يحنث بل انك فان الميمز انما تعلقت بجر وجهه وحقيقته في الكل اعني كل البدن  
**الحديث الرابع** عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه واله وسلم يتكفي  
في محجري يقرأ القرآن وانا حايض فيه مثل ما تقدم من طهارة الحايض وما يلبسها مما لم يمتعه